المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 03-05-2006 العـــدد : 14494
الصفحـات : 17 المسلسل : 111

النعيمي: المملكة تنفذ برنامجاً استثمارياً ضخماً لزيادة انتاجها الى ١٢,٥ مليون برميل

عكاظ (واشنطن)

اكد وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي ان المملكة تعمل على تنفيذ برنامج استثماري ضخم لزيادة قدرتها الانتاجية الى ١٢,٥ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٩م. واشار في كلمة القاها امام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الى ان هذه الزيادة ستسهم كثيرا في تلبية الطلب المتنامي على الطاقة في العالم، واضاف: اضافة لبرنامجنا لزيادة طاقة انتاج البترول تقوم المملكة بتنفيذ مشاريع ضخمة في عدد من المجالات تشمل التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي واعمال التكرير. وقال: تعمل التوترات السياسية وعدم كفاية المنتجات البترولية في الاسواق بالاضافة الى الحديث عن تناقص احتياطيات البترول في العالم على تعزيز المخاوف والقلق في اسواق البترول وكذلك بين المستهلكين، وما نراه جميعا من ارتفاع اسعار البترول الخام، ووقود التدفئة، والبنزين الى مستويات قياسية لم تحدث من قبل، الامر الذي لا يبعث على الطمأنينة او الارتياح لأي منا.

واضاف ان الهدف المشترك للبلدين المملكة وامريكا هو وصول اسعار البترول الى مستويات تحمي مصالح المستهلكين والمنتجين، وتضمن في الوقت ذاته قدراً كافياً من الاستثمار. واستطرد: ان المجتمع الدولي يواجه خيارات صعبة للغاية في سعيه الدؤوب لتحقيق امن الطاقة. واعتقد بانه يتعين علينا ان نعمل بحزم ازاء ذلك لان التوجه الحالي يمثل تهديداً حقيقياً لفرص الانتعاش والاستقرار وامكانية استقراء اوضاع السوق التي تشجع على النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، علينا ان نستوعب الدروس التي تعلمناها من فترات الغموض السابقة بشأن الطاقة والا تكرر اخطاء الماضي الباهظة.

وقال: ان أمن الطاقة غالباً ما يرتبط بالاسعار والوفرة، فنشعر المستهلكون «بالامن» عندما تنخفض الاسعار ويكثر العرض. وفي تلك الحالة لا يهتم المستهلكون كثيراً بالمصدر الذي تأتي منه الطاقة، وعلى الجانب الآخر، يشعر المنتجون «بالامن» عندما ترتفع الاسعار ويمكن استقراء الطلب. يلي ذلك شعور المستهلكين بعدم الامان عندما ترتفع الاسعار ويقل العرض، كما يشعر المستهلكون بنوع من عدم الامان عندما تنخفض الاسعار او ينخفض الطلب. وليس في هذه الرؤى المتباينة ما يدعو للاستغراب اذا اخذنا في الاعتبار المنظور المختلف لكل من المستهلكين والمنتجين.

ان امن الطاقة المستدام لكل من المستهلكين والمنتجين يحتاج الى ثلاثة عوامل هي: استقرار السعر، وموثوقية العرض والطلب والقدرة. تلك هي الاعمدة الثلاثة التي يقوم عليها امن الطاقة المستدام.

وتعد القدرة عنصراً مشتركاً بين المستهلكين والمنتجين. فاذا اضطر المنتجون الى بيع موارد الطاقة بأسعار منخفضة جداً فلن يكون لديهم القدرة على تكوين الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية على المدى البعيد ومن جهة اخرى فان المنتجين يضعفون امن الطاقة عندما تكون الاسعار فوق قدرة تحمل المستهلكين.

ان الاساس لامن الطاقة المستدام هو سعر منخفض الى الحد الذي يسمح بتجنب الاضرار بالمستهلكين وفي نفس الوقت مرتفع الى الحد الذي يضمن عائدا مناسبا على استثمارات المنتجين، ولقد ادرك كل من الرئيس بوش والملك عبدالله بحكمتهما هذه الحقيقة واكدا عليها في اجتماعهما في كروفورد العام الماضي.

انني اعتقد ان مشكلات الطاقة عالمية الناطق وان الاستقرار والقدرة على الاستشراف التي نرغب فيها لن يتحققا الا بتضافر جهود الجميع. اقول ذلك لان اسواق الزيت هي جزء من منظومة العولمة ولان العواقب السلبية للانعزال عن الاقتصاد العالمي تفوق كثيرا اية مكاسب يمكن تصورها من وراء هذا الانعزال.

ومع ذلك فان الطرح القائل بأن أمن الطاقة يتحقق كأفضل ما يكون بالتعاون بين الجميع لم يحظ بالقبول العالمي فكما هو معروف ان مثل هذه الفترات التي تتعرض فيها السوق للتقلبات يتحدث البعض عن الاعتماد على الذات او اللجوء الى حل المشكلة على انفراد، ومع ان فكرة الاعتماد على الذات تبدو مغرية فان فعالية هذا التوجه هي مجرد وهم يقوم على الاسطورة القائلة بامكانية تحقيق الامن من خلال اتخاذ اجراءات حمائية تهدف الى حظر انواع معينة من الواردات او البضائع والاستثمارات من مناطق معينة في العالم. وهي اجراءات تشكل ارتداد عن المكاسب التي تحققها العولمة، فالدول التي ترتد الى الوراء من خلال تبني مبدأ الحماية انما تفعل ذلك اعتقادا منها بان ذلك يحقق لها وضعا افضل والحقيقة ان العالم قد اصبح اكثر اعتمادا على بعضه البعض وان الازدهار في هذه الايام وفي المستقبل رهن بالمشاركة الكاملة في النظام التجاري العالمي كما ان الدولة التي تضرب حول نفسها سياجا من العزلة لحماية اقتصادها الوطني لا تضر نفسها فقط بل تضر النظام العالمي برمته.

واضاف انه لا صحة مطلقا للاعتقاد السائد بان الاعتماد على البترول الخام «المستورد» يؤدي الى ارتفاع اسعار البنزين في محطات الخدمة، فالحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان اسعار البترول الخام «المحلية» و«الاجنبية» تتحدد عالميا من خلال العلاقة بين العرض والطلب وان اي اختلاف في اسعار البترول الخام «المحلية» و«الاجنبية» انما تعود الى اختلاف الجودة والضرائب والموقع.

مع ذلك فاسعار البترول

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 03-05-2006 العـــدد : 14494
الصفحـات : 17 المسلسل : 111

الى الحد الذي يسمح بتجنب الاضرار بالمستهلكين وفي نفس الوقت مرتفع الى الحد الذي يضمن عائدا مناسبا على استثمارات المنتجين. ولقد ادرك كل من الرئيس بوش والملك عبدالله بحكمتهما هذه الحقيقة واكدا عليها في اجتماعهما في كروفورد العام الماضي.

انني اعتقد ان مشكلات الطاقة عالمية الناطق وان الاستقرار والقدرة على الاستشراف التي نرغب فيها لن يتحققا الا بتضافر جهود الجميع. اقول ذلك لان اسواق الزيت هي جزء من منظومة العولمة ولان العواقب السلبية للانعزال عن الاقتصاد العالمي تفوق كثيرا اية مكاسب يمكن تصورها من وراء هذا الانعزال.

ومع ذلك فان الطرح القائل بأن أمن الطاقة يتحقق كأفضل ما يكون بالتعاون بين الجميع لم يحظ بالقبول العالمي فكما هو معروف ان مثل هذه الفترات التي تتعرض فيها السوق للتقلبات يتحدث البعض عن الاعتماد على الذات او اللجوء الى حل المشكلة على انفراد، ومع ان فكرة الاعتماد على الذات تبدو مغرية فان فعالية هذا التوجه هي مجرد وهم يقوم على الاسطورة القائلة بامكانية تحقيق الامن من خلال اتخاذ اجراءات حمائية تهدف الى حظر انواع معينة من الواردات او الضائع والاستثمارات من مناطق معينة في العالم. وهي اجراءات تشكل ارتداد عن المكاسب التي تحققها العولمة، فالدول التي ترتد الى الوراء من خلال تبني مبدأ الحماية انما تفعل ذلك اعتقادا منها بان ذلك يحقق لها وضعا افضل والحقيقة ان العالم قد اصبح اكثر اعتمادا على بعضه البعض وان الازدهار في هذه الايام وفي المستقبل رهن بالمشاركة الكاملة في النظام التجاري العالمي كما ان الدولة التي تضرب حول نفسها سياجا من العزلة لحماية اقتصادها الوطني لا تضر نفسها فقط بل تضر النظام العالمي برمته.

واضاف انه لا صحة مطلقا للاعتقاد السائد بان الاعتماد على البترول الخام «المستورد» يؤدي الى ارتفاع اسعار البنزين في محطات الخدمة، فالحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان اسعار البترول الخام «المحلية» و«الاجنبية» تتحدد عالميا من خلال العلاقة بين العرض والطلب وان اي اختلاف في اسعار البترول الخام «المحلية» و«الاجنبية» انما تعود الى اختلاف الجودة والضرائب والموقع.

مع ذلك فاسعار البترول

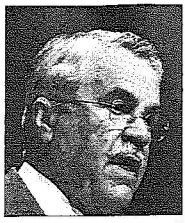

النعيمي يلقي كلمته

الخام تمثل عاملا مهما في اسعار البنزين والاعتماد النسبي لاية دولة على البترول «المستورد» ليس له اثر كبير على الاسعار التي يدفعها المستهلكون لشراء البنزين من محطات الخدمة.

والان اود ان اتطرق الى ما اعتقد انها متطلبات لتعزيز الامن المستقبلي للطاقة وابدأ فأقول انني اختلف تماما مع فكرة ان المصاعب الحالية هي نذير بوضع مستقبلي سيئ فالمصاعب الحالية الناجمة عن ارتفاع اسعار البترول ليست مستعصية على الحل وهي لا تبرر رفض البترول فلا يجب ان نغفل حقيقة ان البترول مجرد وسيلة لتحقيق غاية معنية فهو ببساطة مصدر فعال للطاقة يضيف القيمة ويسهم في رفاهية البشر كما يسهل عملية تحقيق التقدم والازدهار لجميع شعوب العالم.

ان تعزيز امن الطاقة على المدى البعيد سيتطلب من الولايات المتحدة والمملكة مواجهة اربعة تحديات رئيسة هي: تحسين المعلومات، وازالة العوائق امام امكانية ايصال الطاقة، والحماية الامنية لشبكة الامدادات، وكذلك الحفاظ على المرونة اللازمة للتغلب على الاضطرابات غير المتوقعة في الامدادات.

وفيما يتعلق بالتحدي الاول، ومع احتياجاتنا لعمل الكثير في مجال تحسين المعلومات الخاصة بالسوق البترولية، هناك حاجة ماسة الى تحسين المعلومات المتعلقة باستقراء الطلب المتوقع على الطاقة، فالافتقار الى المعلومات الموثوقة الخاصة بالطلب على الطاقة يجعل من الصعوبة بمكان تقويم المخاطر والعوائد المتعلقة باستثمار بلايين الدولارات لزيادة الطاقة الانتاجية.

اما بالنسبة للتحدي الثاني المتمثل في «القدرة على توصيل الطاقة»، فهناك حاجة الى ازالة القيود في هذا الصدد، فتوفر مصادر الطاقة لا يشكل تهديدا لأمنها، اذ لا يزال هناك كميات ضخمة من البترول الخام القابل للاستخراج، كما يمكن بمساعدة التطور التقني استخلاص كميات اكبر من هذا البترول.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 03-05-2006 العـــدد : 14494
الصفحـات : 17 المسلسل : 111

واضاف: يواجه العالم مشكلة في مجال التكرير والنقل والتسويق تؤثر كثيراً في سوق البترول وتتمثل في محدودية طاقة التكرير وعدم انسجام انواع الزيوت الخام المتوفرة مع قدرات المصافي وللمساعدة في حل اوجه القصور في معالجة الزيوت الخام المتوسطة والثقيلة التي تعانيها مصافي التكرير حاليا، تبنت المملكة استراتيجية من شقين، اولهما، تطوير احتياطيات المملكة من زيوت الخام الخفيفة ضمن برنامج زيادة الطاقة الانتاجية الحالية، وثانيهما، زيادة القدرة على تكرير الزيوت الثقيلة في المصافي المحلية ومصافي المشاريع المشتركة الدولية.

وفيما يتعلق بالتحدي الثالث المتمثل في الحاجة الماسة لحماية بنيتنا الاساسية للطاقة، نجد ان الإرهاب يشكل تهديداً لنا جميعاً، فقد عانى بلدانا من اولئك الذين لا يريدون بنا خيراً. وضمن محاولاتهم لإيذائنا، بدأ الارهابيون بالتركيز على تخريب البنية الاساسية للطاقة. وما المحاولة الاخيرة الفاشلة للهجوم على مرافق البترول في بقيق في المملكة الا مثال على التهديد الذي نواجهه. اننا في المملكة ندرك التهديدات التي قد تتعرض لها مرافق الطاقة في الوقت الحاضر وقد قمنا بتكثيف الاستثمارات في مجال التقنية والقوة البشرية لحماية مرافقنا من مثل هذه التهديدات.

ولا يقتصر التهديد الذي يشكله الارهاب على البنية الاساسية للطاقة في العالم على دولة او منطقة بعينها، وعليه فعلينا جميعاً توخي الحذر والاستعداد لحماية مرافقنا من اولئك المنحرفين الذين يهدفون الى تعطيل تدفق الطاقة اللازمة لاقتصاد العالم.

اما التحدي الرابع فهو المحافظة على درجة كافية من المرونة لمنظومة الطاقة لمواجهة التطورات غير المتوقعة التي يمكن ان تؤثر سلباً على الاسواق. لقد ادركنا في المملكة منذ زمن بعيد اهمية الاحتفاظ بطاقة انتاجية احتياطية لحماية امدادات الطاقة من التقلبات. وهذا ما جعلنا نحرص سابقاً وسنستمر مستقبلاً بالاحتفاظ بطاقة انتاجية احتياطية تتراوح بين ١,٥ و ٢ مليون برميل في اليوم من البترول الخام.

وقال لقد تحسنت قدرتنا كثيراً على اعادة المرونة للمنظومة البترولية وتحسين امكانيات التوصيل في ظل بيئة توفر حافزاً للاستثمار في بناء طاقات جديدة. ومع ان هذا الامر قد لا يشكل هاجساً في ظل الاسعار الحالية الا انه كان هاجساً لسنوات عديدة في الماضي وقد يعود ليشكل هاجساً في المستقبل.

وقبل ان اختم كلمتي، اود ان اتطرق باختصار الى العلاقات الامريكية السعودية. فنحن في المملكة العربية السعودية ملتزمون في الاندماج كلية في الاقتصاد العالمي. وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تخطو المملكة خطوات جريئة على طريق الاصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وضمن هذه الجهود انضمت المملكة لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥م وتقوم بخصخصة الصناعات وبناء تنظيمات وهياكل قانونية جديدة تشجع الاستثمارات المحلية والدولية في الاقتصاد السعودي. ونتيجة لذلك حققت المملكة معدلات نمو اقتصادي غير مسبوق وتتوقع اقتصاداً قوياً ومتنوعاً خلال السنوات القادمة. وتقوم المملكة كذلك بتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي وتكرير البترول والبتروكيميائيات وتوليد الكهرباء وتحلية المياه والتعدين والتصنيع التي توفر فرصاً استثمارية وتوظيفية كبيرة للمملكة ومواطنيها.